گـۆڤـاری زانـکـۆی ڕاپـەڕیــن
Journal of University of Raparin.
مجلة جامعة رابرين

E-ISSN: 2522 – 7130 P-ISSN: 2410 – 1036
This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0
DOI: https://doi.org/10.26750/y63gfk26

تاريخ الاستلام: 20/09/2025
تاريخ الــقبول: 16/11/2025
تاريخ النـــشر: 20/06/2026

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإفصاح المالي في المصارف التجارية في ظل الأزمة المالية

(دراسة ميدانية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة السليمانية)

يعقوب احمد حمه سعيد[١] - سيروان لطف الله عبدالله[٢] - رزگار على أحمد[٣]

rizgar.ahmed@univsul.edu.iq sirwan.abdulla@univsul.edu.iq Yaaqub.saeed@univsul.edu.iq

[١+٢+٣]قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القطاع المصرفي وأثرها على الإفصاح المالي، وبالأخص في فترات الأزمة المالية. يُعتبر تطبيق طريقة القيمة العادلة أداة قوية لتحسين القوائم المالية للمصارف التجارية؛ حيث يعزز الشفافية ويساهم في تحسين إدارة المخاطر، ويدعم اتخاذ القرارات المالية بفعالية أكبر. تم استخدام (60) استبانة لاستطلاع آراء الفئات المستهدفة بما يساهم في تحقيق أهداف ونتائج الدراسة، وقد اعتمدنا في تحليل بيانات الاستبيانات على برنامج (SPSS) الإحصائي للعلوم الاجتماعية.

أظهرت النتائج وجود دور مهم لتبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي والإفصاح المالي، مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات، والمتمثلة في الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم. ولكن بيّنت النتائج بأن في فترات الأزمات المالية لا تختلف جودة الإفصاح المالي عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

اقترح البحث تعزيز تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف لما لها من أثر إيجابي مباشر على وضوح الإفصاح المالي وتحسين جودة التقارير؛ لضمان تحقيق الشفافية وتوفير معلومات موثوقة لمتخذي القرار.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، الإفصاح المالي، المصارف التجارية، خصائص النوعية للمعلومات.

The Impact Fair Value Accounting Implementation on the Quality of Financial Disclosure in Commercial Banks during Financial Crisis

A Field Study of the Opinions of a Sample of Commercial Bank Employees in the City of Sulaymaniyah

Yaaqub Ahmed Hama Saeed [1] - Sirwan Lutfalla Abdalla [2] - Rizgar Ali Ahmed [3]

[1+2+3]Department of Accounting, College of Administration and Economics, University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq.

Abstract

This research investigates the application of fair value accounting in the banking sector and its influence on financial disclosure, particularly during periods of financial crisis. Fair value application in commercial banks is recognized as an influential tool for enhancing the financial statements, as it improves the transparency, ability to manage risk, and enabling effective financial decision making. To achieve the objectives and results of the study, (60) questionnaires were used as a research tool in the field study, where the questionnaire was formulated through a survey of the target groups to achieve the objectives of the study. Statistical program for social sciences (SPSS) was used to analyze the questionnaire data. The results showed that adopting a financial accounting system of the fair value model for accounting measurement and financial disclosure plays an important role, according to which it affects the quality of accounting information by maximizing the qualitative characteristics of this information, represented by relevance, reliability, comparability, and understandability. However, the results revealed, during financial crisis, no variance in the financial disclosure quality while applying fair value accounting. Since applying fair value accounting has positive direct effect on financial disclosure clarity, high report quality, transparency, and provision of reliable information for decision-making, the research recommends improvement in applying fair value accounting in financial banks especially during financial crisis.

Keywords: Fair value, financial disclosure, commercial banks, qualitative characteristics of information.

المقدمة

وضعت المحاسبة المالية، والقياس المحاسبي خصوصاً، تحت المجهر خلال فترة التغييرات الاقتصادية الجوهرية في العقدين الأخيرين. ومن أبرز هذه الأحداث: توحيد المعايير المحاسبية دولياً، والفضائح المالية (قضية شركة "إنرون" مثلاً، حيث قامت الشركة بإخفاء الديون لتبدو مربحة، مما أدى إلى انهيارها في عام 2001)، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وصولاً إلى تعقيدات العمليات المصرفية والثورات التقنية والمعلوماتية المختلفة. وهذا ما يطرح سؤالاً منطقياً حول دور المصارف التجارية كمحرك طموح للاقتصاد في مرحلة نمو مميزة، تشبعت بالخطابات الإعلامية والقياسات التوقعية والاهتمام المتزايد عالمياً.

ولكن، تفتقد المصارف التجارية اليوم إلى الدعم الفني في مجالات متعددة مثل ابتكار المنتجات، وتنظيم الأسواق، والبيئة القانونية، والأنظمة الداعمة المتخصصة كالمحاسبة والقياس المحاسبي بصفة خاصة. ومع الاعتراف بالجهود المميزة والملحوظة لأكاديميين مجتهدين ومؤسسات دولية معروفة (كهيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية)، إلا أن ما قُدّم حتى الآن لم ينقل المحاسبة المالية إلى المستوى المتميز الذي يجب أن تكون عليه كأداة داعمة لهذه الصناعة، وإطار منظم قادر فنياً على تقديم المعلومة الملائمة والموثوق بها لصانع القرار. فحتى الجدل والطرح بين المختصين في البلدان المختلفة لم يصل بعد إلى المستوى الذي يستحقه؛ لذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن إيجاد أرضية مشتركة بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبية بصفة خاصة، وإمكانية تطبيقها في المصارف التجارية من خلال عملية القياس، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة لأهدافها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث، ورغم تضمينه للأزمة المالية في عنوانه، لم يتناول الجوانب الاقتصادية للأزمة من حيث الأسباب أو التحليل الاقتصادي المفصل؛ وذلك يعود إلى التزام الباحثين بالإطار المعرفي لتخصصهم في العلوم المحاسبية، حيث تركز الاهتمام على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأزمات دون الخوض في تحليل تلك الأزمات ذاتها. وقد تم التعامل مع الأزمة المالية باعتبارها ظرفاً بيئياً خارجياً يؤثر في جودة الإفصاح المحاسبي، وتم التعبير عن هذا الأثر من خلال عدد من الفقرات في الاستبانة الميدانية. وبالتالي يساهم البحث نظرياً في إثراء الأدبيات المحاسبية من خلال تحليل العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية وتطبيقات القياس بالقيمة العادلة في المصارف التجارية، وعملياً في تعزيز جودة الإفصاح وموثوقية المعلومات المالية في بيئة الأزمات.

المبحث الأول: منهجية البحث

يناقش هذا المبحث منهجية البحث التي تمثل المسار النظري والميداني، والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضياته وتحقيق أهدافه.

أولاً: مشكلة البحث

في ظل الأزمات المالية المتكررة والتقلبات الاقتصادية الحادة، برزت الحاجة إلى نظم محاسبية أكثر شفافية وواقعية، تُمكّن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة. وتُعد محاسبة القيمة العادلة من النظم التي تسعى إلى قياس موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية وفقاً للقيم السوقية الحالية، مما يعزز جودة الإفصاح المالي. ومع ذلك، لا تزال هناك تساؤلات مطروحة حول مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإفصاح المالي، وخاصة في بيئات توصف بعدم الاستقرار، مثل فترات الأزمات المالية؛ وبالأخص الأزمات المالية التي يمر بها إقليم كردستان، والتي

تعمل على تقويض المحاسبة بالقيمة العادلة والإفصاح المالي من خلال زيادة حالة عدم اليقين، وتقليص موثوقية بيانات السوق، وإضعاف الشفافية وثقة المستثمرين، مما يستدعي إعادة دراسة هذه العلاقة في السياق المصرفي.

تتمثل مشكلة البحث في تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإفصاح المالي في القوائم المالية للمصارف التجارية بمحافظة السليمانية، واختبار ما إذا كان هذا الأثر يختلف بين فترات الأزمات المالية والفترات الاقتصادية العادية. وفي ضوء ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

1. ما مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف التجارية، وما أهم الأدوات والإجراءات المحاسبية المستخدمة في هذا السياق؟
2. ما مدى جودة الإفصاح المالي في المصارف التجارية من حيث الشفافية، والدقة، والوضوح في تقديم المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة؟
3. إلى أي مدى يؤثر مستوى تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإفصاح المالي؟
4. ما مدى تأثير الأزمات المالية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وجودة الإفصاح المالي؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة قدرة محاسبة القيمة العادلة على تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية للمصارف التجارية، خاصة خلال الفترات التي تزداد فيها الحاجة إلى معلومات مالية موثوقة، كما في الأزمات المالية. ويمثل الإفصاح المالي الجيد أداة أساسية لطمأنة أصحاب المصلحة (المستثمرين، الجهات التنظيمية، العملاء)، ويُفترض أن تسهم محاسبة القيمة العادلة في تحقيق ذلك من خلال تقديم معلومات مالية حديثة وذات صلة؛ لذا، فإن هذا البحث سيساعد على تقييم العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وجودة الإفصاح المالي في المصارف التجارية بمدينة السليمانية - إقليم كوردستان.

ثالثاً: أهداف البحث

1. تحليل مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف التجارية، وتحديد أهم الأدوات والإجراءات المحاسبية المستخدمة.
2. قياس جودة الإفصاح المالي في المصارف التجارية من حيث الشفافية، والدقة، والوضوح في تقديم المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة.
3. تحديد مدى تأثير مستوى تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإفصاح المالي.
4. دراسة تأثير الأزمات المالية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وجودة الإفصاح المالي، والتحقق من وجود فروقات في هذه العلاقة بين الفترات الاقتصادية المستقرة وفترات الأزمات.

رابعاً: فرضيات البحث

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على وضوح الإفصاح المالي في المصارف التجارية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح المالي على شفافية المعلومات المالية وتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية.

الفرضية الثالثة: يختلف أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإفصاح المالي بين فترات الأزمات المالية والفترات الاقتصادية المستقرة.

خامساً: منهج البحث

اعتمد الباحثون في البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاعتماد على التحليل واستطلاع آراء العاملين في المصارف التجارية المبحوثة بالاعتماد على استمارة الاستبانة للإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق فرضياته.

سادساً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة السليمانية - إقليم كوردستان العراق؛ قام الباحثون بتوزيع (71) استمارة في تلك المصارف، وتم استرداد (60) استمارة صالحة للتحليل، وهي التي تمثل عينة البحث.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تضمّن البحث عرضاً موجزاً للدراسات التي اطلع عليها الباحثون، والتي تناولت موضوعات مرتبطة بمجال الدراسة: محاسبة القيمة العادلة، والإفصاح المالي، والأزمة المالية.

1. Henderson & Mamo (2025)، "**مسح للدراسات حول المحاسبة على أساس القيمة العادلة في المؤسسات المالية**": يوضح البحث أن المحاسبة على أساس القيمة العادلة تُمكّن مستخدمي القوائم المالية من الوصول إلى معلومات تتميّز بقدرٍ عالٍ من الملاءمة والشفافية؛ نظراً لقدرتها على عكس القيم السوقية الحقيقية للأصول والخصوم في لحظة القياس. ومع ذلك، فإن اعتماد هذا النهج قد يؤدي إلى انخفاض في مستوى الموثوقية، خصوصاً عندما تستند التقديرات إلى نماذج تعتمد مدخلات غير قابلة للملاحظة (المستوى 2 أو 3)، مما يفتح المجال أمام احتمالات التحيز وضعف دقة المعلومات المقدّمة.

2. السجيني وآخرون (2023)، "**أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية**": يُبرز البحث بوضوح أن تطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة في البنوك المصرية يُعد خطوة محورية نحو تعزيز جودة المعلومات المحاسبية؛ حيث يُساهم هذا المدخل في تقديم بيانات تتسم بدرجة أعلى من الاتساق والمواءمة مع القيم السوقية الحقيقية، مما يوفّر صورة أكثر دقة عن المركز المالي للبنك. وفي ظل بيئة تتصف بالتقلب، تُصبح القدرة على توفير معلومات مالية مرنة تعكس واقع السوق عاملاً أساسياً في دعم القرارات الاقتصادية.

3. Celestin & Mishra (2025)، "**التحول الرقمي للإفصاح المالي: كيف تُحدث التقنيات الناشئة ثورة في الشفافية المؤسسية وثقة المستثمرين**": يشير البحث إلى أن التقنيات الناشئة مثل "البلوكتشين" والذكاء الاصطناعي تعزز شفافية الإفصاح المالي وتزيد ثقة المستثمرين؛ حيث ساعد "البلوكتشين" في خفض التحريف المالي بنسبة 35%، وساهم الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة إعداد التقارير بنسبة 78%، مما يعكس دور الإفصاح كأداة استراتيجية في تحسين الحوكمة بالشركات متعددة الجنسيات.

4. محمد وآخرون (2025)، "**دور الإفصاح المحاسبي عن الخدمات الرقمية في دعم قرار الاستثمار بشركات التأمين**": تشير النتائج إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الخدمات الرقمية يلعب دوراً محورياً في دعم قرارات الاستثمار في شركات التأمين العراقية؛ إذ إن الإفصاح الواضح يُعزّز ثقة المستثمرين، ويُساعد في تقييم القدرة التنافسية، ويُسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وغير المالية.

5. السامرائي والعلكاوي (2012)، "**دور نظام المحاسبة في التعافي من أثر الأزمة المالية**": توضح النتائج أن نظام المحاسبة الفعال يلعب دوراً حيوياً في دعم المؤسسات أثناء التعافي من الأزمات، حيث يوفر معلومات دقيقة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات سليمة، وتؤكد الدراسة على أهمية الإفصاحات الواضحة في بناء ثقة المستثمرين وتعزيز الاستقرار في الأسواق المالية.

6. المبيضين وعبد المنعم (2010)، "**دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية**": تعكس النتائج أن ممارسات المحاسبة الإبداعية كان لها أثر مباشر في نشوء الأزمة المالية العالمية؛ حيث ساهم التلاعب بالأرقام باستخدام ثغرات المعايير في تضليل مستخدمي البيانات وأضعف موثوقية القوائم المالية المعتمدة.

ما يميز الدراسة الحالية:

يمتاز هذا البحث بتركيزه على البيئة المصرفية في إقليم كوردستان، حيث يتناول أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإفصاح المالي في ظل الأزمات المالية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل مباشر أو ميداني. وعلى الرغم من تنوع الدراسات السابقة، فإن أغلبها ركز على الجوانب النظرية أو الأسواق العالمية؛ بخلاف هذا البحث الذي يركّز على تحليل استقرار جودة الإفصاح في المصارف التجارية المحلية، مستنداً إلى بيانات ميدانية تعكس آراء الممارسين. وقد كشفت النتائج عن محافظة الإفصاح المالي على مستوى مقبول من الجودة حتى في ظل الأزمات، مما يشير إلى دور القيمة العادلة في دعم الشفافية رغم غياب إطار تنظيمي محلي واضح.

المبحث الثالث: الإطار النظري للبحث

المحور الأول: توجه الفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة

أولاً: مفهوم القيمة العادلة

يُعد مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية التقليدية التي ما زالت تحظى بقبول واسع ضمن إطار النظرية المحاسبية، ويُعتمد عليه في نماذج القياس المحاسبي الحديثة لتقييم الأصول والخصوم. ويرتكز هذا المبدأ على مجموعة من الأسس التي تمنحه قدراً كبيراً من الموضوعية في القياس؛ إذ إن البيانات المستندة إلى التكلفة التاريخية تكون قابلة للمقارنة، ويمكن التحقق منها بسهولة، مما يعزز موثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة. ويستمد هذا المبدأ قوته من اعتماده على أحداث مالية وقعت فعلياً وتم توثيقها بمستندات رسمية، مما يقلل من تأثير التقديرات الذاتية أو الأحكام الشخصية في إعداد القوائم المالية، وعادة ما تُقاس العناصر المالية وفقاً للمبالغ المدفوعة نقداً أو ما يعادلها عند وقت التبادل (حماد، 2002: 16).

ورغم هذه المبررات التي تدعم استخدام التكلفة التاريخية وتوافقها مع عدد من الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنها تعرضت لانتقادات واسعة، أبرزها محدودية المعلومات الناتجة عنها في دعم متخذي القرار؛ إذ اعتُبر أن هذه المعلومات تفتقر إلى الملاءمة في ظل التغيرات الاقتصادية المستمرة (حنان، 2003: 37). وفي ضوء هذه الانتقادات وتراجع ثقة المستخدمين بالمعلومات المالية المعدّة وفق هذا الأساس، بدأ يتزايد التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة كبديل أكثر ملاءمة وواقعية في القياس المحاسبي.

عُرّفت القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو تسديد الالتزام بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة معقولة (الجعارات، 2008: 47؛ حميدات، 2004: 25). وأُشير إليها أيضاً بأنها السعر الذي

يمكن الحصول عليه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين أطراف السوق في تاريخ القياس (IFRS 13, 2024).

ثانياً: أهداف القيمة العادلة

تتضمن الأهداف الرئيسية لتطبيق طريقة القيمة العادلة ما يلي: (السعافين، 2005: 39) (Zyla, 2019: 72)

1. تقدير القيمة الحقيقية: تهدف إلى تقدير القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات بشكل دقيق وموضوعي، مما يعكس القيمة التي قد تتحقق في حال بيع الأصل أو نقل الالتزام في السوق النشط.

2. تعزيز الشفافية: يعمل تطبيق القيمة العادلة على رفع مستوى الشفافية في التقارير المالية، مما يتيح للأطراف المعنية فهماً أفضل لقيمة المراكز المالية.

3. تحسين إدارة المخاطر: يساهم في تقديم معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما يعزز القدرة على تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية بفعالية.

4. تحقيق الاتساق: تساعد القيمة العادلة في تحقيق مستوى من الاتساق في تقدير القيمة بين الشركات المختلفة وفي فترات زمنية مختلفة، مما يعزز المقارنة والتحليل الفعال.

وبشكل عام، تهدف محاسبة القيمة العادلة إلى تقديم تقييم دقيق لعناصر الميزانية العمومية، من خلال إظهار البنود المحاسبية بقيم تعكس واقعها الفعلي في تاريخ إعداد القوائم المالية، وهي وسيلة لتحقيق الاعتراف بالإيرادات بعد مراعاة الحفاظ على القوة الشرائية العامة أو الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: محاسبة القيمة العادلة

نتيجة للنمو السريع في الأسواق التجارية وتبادل المصالح، إضافة إلى ظهور المصارف التجارية وانتشارها الواسع، ولأن التكلفة التاريخية واجهت انتقادات شديدة، أدى ذلك إلى التحول نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة التي برزت من خلال "مجلس معايير المحاسبة المالية" (FASB) و"مجلس معايير المحاسبة الدولية" (IASB). وقد جاءت كبديل لتلافي أوجه القصور في مبدأ التكلفة التاريخية، وبالرغم من مزاياها، إلا أنها ما زالت تواجه انتقادات؛ أهمها أن الاعتماد على أي مستوى بخلاف "المستوى الأول" قد يعطي الإدارة فرصة للتحيز بهدف التلاعب في الأرباح أو حقوق الملكية لتحقيق منافع شخصية، حيث يصعب على المراجع التحقق من هذه التقديرات. إن سوء استخدام بعض المعايير، خصوصاً في المشتقات والأدوات المالية، أثر بشكل كبير على مصداقية التقارير المالية في المصارف التجارية التي تعاملت في القروض العقارية (السجيني وآخرون، 2023: 19).

رابعاً: قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة

توصل كل من (FASB) و(IASB) إلى أن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة هي "فكرة حان وقتها". فالتغيرات في المحيط الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، مثل تقلبات أسعار الفائدة والصرف وإدخال المشتقات المعقدة، جعلت القياس التقليدي صعباً. في "النموذج المختلط"، يتم قياس بعض الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة، بينما يقاس البعض الآخر على أساس التكلفة التاريخية. ويرى البعض أن التكلفة التاريخية أكثر موضوعية لاعتمادها على بيانات فعلية، بينما يرى آخرون (Alexander et al., 2012: 85) أن القيمة العادلة هي المقياس الأكثر ملاءمة للأدوات المالية التي يتم تداولها، لأنها تعكس القيمة السوقية الحقيقية (أسماء، 2009: 23).

خامساً: العلاقة المتبادلة بين القيمة العادلة والأزمات المالية

تتسم الأزمات المالية بتأثيرها الواسع نتيجة انعكاسها المباشر على المصارف باعتبارها وسيطاً رئيساً (Dalwadi, 2023: 122). وقد اختلف الباحثون حول أسبابها؛ إذ يؤكد مطر والسيوطي (2009: 17) أن معايير القيمة العادلة لم تكن سبباً مباشراً في الأزمة، بل إن الشفافية التي توفرها تساهم في التخفيف من تداعياتها، معتبرين أن الجذور الحقيقية للأزمة تكمن في الفساد المالي وضعف الرقابة. بينما يرى آخرون أن القيمة العادلة كشفت عن القصور المالي في المصارف ولم تحدثه، وأن استخدامها بشكل غير مهني هو ما فاقم الأزمة. في المقابل، يرى البعض أن محاسبة القيمة العادلة تدعم الشفافية باعتبارها ركيزة للاقتصاد الناجح (مطر، 2009: 23). ويمكن القول إن جوهر العلاقة يتحدد بكيفية تطبيق معاييرها ومدى خضوعها لرقابة وتنظيم صارمين (Greenberg et al., 2013: 43).

سادساً: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

إن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حالياً من قبل أكثر من مائة دولة، وقد شددت على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء شفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة للأزمة، فقد قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) باتخاذ إجراءات عاجلة جنباً إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لتحسين معايير القيمة العادلة.

وإن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيدة من قبل مستشاري المصارف ومجتمع المستثمرين؛ واستُشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالمياً. ونوه بالاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالميين، والذي أشار إلى أن 85% من المستثمرين يعتقدون بأنه إذا تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام المصرفي ككل؛ إذ إن التعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ساهم في إنشاء منتدى الاستقرار المالي الذي يترأسه مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

وإن كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ومعاييرهما، وتحديداً (معيار 39 ومعيار 40)، يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار في جميع الأعمال المتعلقة بها؛ انطلاقاً من كونها تهدف إلى المصلحة العامة. كما يجب ألا تُستخدم مخرجاتها كمبرر لفشل لا علاقة لها به، ومن الضروري الاستمرار في مراقبة المصارف وخاصة في ما يتعلق بالتزامها بمعايير المحاسبة الدولية (جمعة وآخرون، 2012: 57).

فيما يلي، ومن وجهة نظر موضوعية، نُبين مزايا وعيوب القيمة العادلة (جمعة وآخرون، 2012: 59؛ Ghanem, 2024: 6):

1. مزايا استخدامات القيمة العادلة:

أ- القيمة العادلة هي مقياس للواقع الاقتصادي وتعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل، حيث توفر مقياساً عالي الدقة لهذا المفهوم.

ب- تعالج جانباً من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد، مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية).

ج- توفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بالإضافة إلى توفيرها أسساً جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية.

2. العيوب التي تُؤخذ على تطبيق القيمة العادلة:

أ- عدم دقة القياس كونه يخضع للاجتهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم، وخاصة عندما لا تتوفر أسواق نشطة.

ب- زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة، مما يفقدها الفائدة من تطبيقها، بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه الشركات.

ج- احتمال عرض البيانات المالية في الأوقات غير المناسبة؛ نظراً للوقت اللازم لتحديد القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى إصدار بيانات مالية لا تساعد على اتخاذ القرارات في الأوقات الضرورية للمستثمرين والمساهمين.

د- إمكانية التلاعب في النتائج لتغطية ثغرات وفقاً لرغبات الإدارة.

هـ- الاعتراف ببنود الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية، مما قد يفتح المجال للتلاعب.

تُعد المعلومات الناتجة عن استخدام القيمة العادلة أكثر ملاءمة لمتخذي القرار، وإن كانت بدرجة أقل من حيث الموثوقية.

المحور الثاني: الإفصاح المالي والمحاسبة في المصارف التجارية

أولاً: الإفصاح المالي

1- مفهوم الإفصاح المالي:

يُشير مفهوم الإفصاح بوجه عام إلى عملية نقل المعرفة أو المعلومات من مصدر إنتاجها إلى الجهة المستفيدة منها، أي أنه وسيلة منظمة تهدف إلى تمكين من يحتاج إلى المعلومات من الحصول عليها ممن يمتلكها (Alshiban & Al-Adeem, 2022: 253). ويُعد الإفصاح المالي أحد المبادئ الأساسية في المحاسبة الحديثة؛ إذ يُقصد به توفير معلومات مالية وغير مالية تتسم بالملاءمة والموثوقية والكفاية لمستخدمي القوائم المالية مثل: المستثمرين، والدائنين، والجهات الرقابية، والجمهور، بما يُساعدهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، ويُسهم في تعزيز الشفافية وتقليص مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة (Nakai & Yoshida, 2025: 3).

وقد عرّفت لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) الإفصاح المالي بأنه عملية تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات صلة وقابلة للفهم، تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم الأداء المالي للمنشأة (FASB, 2021). بينما أكدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أن الإفصاح المالي يتمثل في عرض المعلومات الجوهرية ذات الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها، تحقيقاً للهدف الرئيس للتقارير المالية والمتمثل في تزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة لاتخاذ القرارات. وفي السياق ذاته، عرّفه (زغودي وسعيداني، 2023: 867) بأنه إظهار جميع المعلومات المالية والإدارية ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية بجودة تسمح للمستخدمين بالاعتماد عليها في تقييم الأداء الحالي والتنبؤ بالمستقبل.

2- أنواع الإفصاح المالي:

تُعد قضية الإفصاح من أكثر القضايا إثارة للنقاش في الفكر المحاسبي والممارسة العملية، نظراً لتعدد مستخدمي القوائم المالية وتباين احتياجاتهم. وقد صنّف الباحثون أنواع الإفصاح إلى عدة أنماط رئيسة، يمكن تلخيصها كما يلي: (Issirinarain et al., 2023: 887) (Bowler et al., 2024: 23)

1. **الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure):** يرتبط بالحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في القوائم المالية حتى لا تكون مضللة. يركز هذا النوع على تلبية الاحتياجات الأساسية للمستخدمين، لكنه يختلف باختلاف خبراتهم وخلفياتهم.
2. **الإفصاح العادل (Fair Disclosure):** يقوم على مبدأ العدالة في تلبية احتياجات جميع مستخدمي المعلومات المالية بشكل متوازن، مما يعكس بُعداً أخلاقياً في المحاسبة يمنع تفضيل فئة على أخرى.
3. **الإفصاح الشامل (Full Disclosure):** يُقصد به توفير جميع المعلومات الجوهرية ذات الصلة بقرارات المستثمرين والمستخدمين، مع التحذير من المبالغة في عرض تفاصيل ثانوية قد تُربك عملية الفهم وتزيد التكلفة دون مبرر.
4. **الإفصاح الإلزامي (Mandatory Disclosure):** يتم وفقاً لما تفرضه القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية. ورغم أهميته في تحقيق الانسجام، إلا أنه قد يغفل بعض المعلومات المفيدة التي لا تطلبها القوانين.
5. **الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي (Informative Disclosure):** يتجاوز المتطلبات القانونية ليوفر معلومات إضافية تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة، مثل التنبؤات المالية أو الإفصاح عن خطط الاستثمار ومصادر التمويل.
6. **الإفصاح الملائم (Relevant Disclosure):** يُركّز على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وفق طبيعة المؤسسة وظروفها، بما يضمن أن تكون المعلومات مرتبطة بالسياق الخاص بالمنشأة.
7. **الإفصاح الوقائي (Protective Disclosure):** يهدف إلى حماية المستثمرين والمجتمع المالي من التضليل، من خلال ضمان خلو التقارير من المعلومات المضللة أو الناقصة، ويتقاطع هذا النوع مع الإفصاح الشامل في ضرورة تقديم بيانات جوهرية تعزز ثقة المستخدمين.

ثانياً: المصارف التجارية

1- تعريف المصارف التجارية:

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المصرفية للعملاء والشركات. تشمل هذه الخدمات فتح الحسابات، وتقديم القروض، وإصدار البطاقات الائتمانية، وتوفير خدمات الاستثمار والتداول، وإدارة الثروات، وتوفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، وغيرها من الخدمات المالية. كما تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع التي تُدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة (القرا، 2012: 16). والبنك التجاري مؤسسة مالية تقبل الودائع من الجمهور، وتقدم قروضاً لأغراض الاستهلاك والاستثمار لتحقيق الربح؛ وتلعب هذه البنوك دوراً محوريّاً في الاقتصاد من خلال تسهيل السيولة، وتمكين تكوين رأس المال، ودعم تدفق الائتمان، مما يعزز بدوره فرص العمل والإنتاج والإنفاق الاستهلاكي ودعم النشاط الاقتصادي (Choudhry, 2022: 292).

2- وظائف المصرف التجاري: (Okechukwu & Nebo, 2016: 213) (Choudhry, 2022: 296)

أ- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية الدائنة تحت الطلب.

ب- منح قروض قصيرة الأجل للعملاء بضمان ما يقدمونه من بضائع، أو أوراق مالية، أو أوراق تجارية، أو بضمانات شخصية.

جـ- القيام بالخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل شرائها، وبيعها، وحفظها، وتحصيل الكوبونات؛ مع توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تطوير هذه الخدمات وتعزيز كفاءتها الرقمية.

د- خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها، أو تسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء.
هـ- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.
و- شراء وبيع العملات الأجنبية.

ثالثاً: النظام المحاسبي في المصارف التجارية

يختلف النظام المحاسبي من منشأة إلى أخرى تبعاً لحجم عملياتها، وطبيعة أنشطتها، ونوعية المعلومات التي تحتاجها الإدارة الداخلية أو الجهات الخارجية المعنية بالرقابة والتقييم، كما يتأثر هذا النظام بالدفاتر المحاسبية المعتمدة وآليات التسجيل والإثبات التي يتم تطبيقها (القرا، 2012: 17).

1- خصائص النظام المحاسبي في المصارف التجارية:

أ- الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات؛ ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية تحاشي التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية)، وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم؛ بحيث يكون عمل الموظف أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل السابق.

ب- السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة المصرف والأجهزة الخارجية.

جـ- تقسيم العمل بين الموظفين وتحديد مسؤولية كل منهم بشكل خاص، وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات المصرف وعن عمليات الصندوق.

د- يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالمصرف وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الإدارات والأقسام المختلفة من جهة أخرى (الجميلي، 2006: 45).

2- مقومات النظام المحاسبي في المصارف التجارية:

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة، وتتمثل فيما يلي: (القرا، 2012: 19)

أ- المجموعة المستندية: هي الأساس في التسجيل، وتشمل مستندات داخلية (كالخصم والإضافة) وخارجية (كقسائم الإيداع وإيصالات السحب).

ب- المجموعة الدفترية: تشمل الدفاتر المحاسبية وفق النظام المطبق (الطريقة الإنجليزية أو الفرنسية).

جـ- دليل الحسابات: قائمة منظمة برموز الحسابات لتسهيل عمليات التسجيل، والمراجعة، والتحليل.

د- التحليل المالي والرقابة: نظام رقابة داخلية يضمن حماية الأصول ومطابقة الأداء مع الخطط الموضوعة.

هـ- التقارير الدورية: بيانات توضح المركز المالي وقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وتُعد أداة لاتخاذ القرارات.

3- طبيعة الأسس المحاسبية للمصارف التجارية:

يعتمد النظام المحاسبي في المصارف التجارية على مبادئ تهدف إلى تحقيق الدقة والشفافية في عرض المعلومات المالية وضمان الرقابة على الموارد. يقوم النظام على مبدأ الاستحقاق في تسجيل جميع العمليات المالية بما يتوافق مع الفترة المحاسبية والأهمية النسبية للمعاملات. كما يستخدم الحسابات المتقابلة (النظامية) في الميزانية لإظهار المركز المالي بدقة ووضوح الالتزامات وحقوق الملكية، بما يعزز الرقابة الداخلية وتقييم الأداء. ويُنظم الدليل المحاسبي بطريقة تعكس طبيعة النشاط المصرفي والتأميني، مع التفريق بين النشاط التشغيلي المرتبط بالعمليات اليومية والنشاط الاستثماري، إضافة إلى التمييز بين الأنشطة الاعتيادية وغير الاعتيادية. ويولي النظام أهمية لتصنيف الأصول

الثابتة وفق طبيعتها واستخدامها لضمان دقة احتساب الاستهلاك وكفاءة توظيف الموارد، مع التشديد على الالتزام بالدليل المحاسبي وعدم استخدام حسابات أخرى إلا بعد تحليل ومستند مفصل للحسابات الفرعية (خضر، 2010: 23).

4- أهداف نظام المعلومات المحاسبية في المصارف:

يهدف النظام إلى تحقيق غايات رئيسة وأخرى فرعية مترابطة؛ فعلى المستوى الرئيس، يقوم بتزويد الإدارة بالمعلومات المالية وغير المالية اللازمة لوضع السياسات وتنفيذ وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، كما يوفّر البيانات المطلوبة للسلطات الرقابية -ممثلة بالمصرف المركزي- كبيانات السيولة والاحتياطي، إضافة إلى تمكين المساهمين والمستثمرين والجهات الحكومية والمصارف المراسلة من متابعة المركز المالي وتقييم الأداء (العبدلي، 2003: 36).

أمّا على المستوى الفرعي، فيرتكز النظام على ثلاثة محاور أساسية:

الأمان: من خلال نظام رقابة داخلية يحمي النقدية والأصول من السرقة والأخطاء.

الدقة: بما يضمن موثوقية البيانات ويعزز ثقة المتعاملين.

الوقت: عبر إتاحة المعلومات الفورية والدورية لتلبية متطلبات العملاء اليومية ودعم قرارات الإدارة المتعلقة بالسيولة والتسهيلات والاستثمار (علاء الدين وعبد الرحيم، 2021: 12).

المحور الثالث: تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في المصارف التجارية

أولاً: طرائق قياس القيمة العادلة وكيفية الإفصاح عنها في المصارف التجارية

1- قياس القيمة العادلة:

في ظل الأسواق المتقلبة والمتغيرة، توفر مقاييس القيمة العادلة درجة أكبر من الشفافية مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية؛ كما أن القيمة العادلة تُعد أكثر ملاءمة للقياس المحاسبي في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتقلبة. ومع ذلك، تظل الموثوقية (الاعتمادية) أمراً بالغ الأهمية؛ حيث تصبح المعلومات التي تفتقر إلى الموثوقية عديمة الفائدة للمستخدمين حتى وإن كانت ملائمة. وبالتالي، في بعض الحالات قد تكون المعلومات ملائمة ولكن يصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (إبراهيم وشهيد، 2023: 24).

2- طرق قياس القيمة العادلة:

توجد العديد من الطرق المحددة لقياس القيمة العادلة التي وضعها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية؛ ومع ذلك لا يمكن اعتماد هذه الطرق بشكل كامل في العراق؛ نظراً لأن سوق الأوراق المالية العراقي لا تتوفر فيه شروط السوق الكفء التي تتيح تطبيق تلك المعايير بفعالية. لذا، يرى الباحثون اعتماد نماذج تقييم الأسهم العادية لقياس القيمة العادلة؛ وذلك لإمكانية تطبيق تلك النماذج بسهولة في البيئة العراقية، وبالتحديد في الشركة عينة البحث، وهذه النماذج كما يلي:

أ- نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي (Dividend Discount Models):

يُعد نموذج خصم توزيعات الأرباح أحد النماذج المحاسبية الأساسية المعتمدة في تقييم الأسهم العادية، ويستند إلى مبدأ أن القيمة العادلة للسهم العادي تمثل القيمة الحالية للتوزيعات النقدية المستقبلية المتوقع أن يحصل عليها المستثمر، وذلك بعد خصمها بمعدل العائد المطلوب الذي يعكس درجة المخاطرة المرتبطة بتلك التدفقات. وفقاً لهذا النموذج، تُحتسب القيمة العادلة للسهم على النحو التالي: (مشعل،2019: 22)

معادلة (1) ..... $P_0 = \sum \frac{D_t}{(1+k)^t}$

حيث إن: P0:القيمة العادلة للسهم (القيمة الحقيقة للسهم) Dt:مقسوم الأرباح المستقبلي للفترة (t)

K: معدل العائد المطلوب (معدل خصم)

إن نموذج خصم توزيعات الأرباح يُعد أداة قياس مهمة ضمن أدوات تقييم الأصول المالية، ويُعزز من موثوقية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، بما يتماشى مع متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير الدولية مثل (IFRS 13) المتعلقة بقياس القيمة العادلة (دادة موسى، 2014: 4).

ب- نموذج النمو الثابت (The Constant Growth Model):

يُعد نموذج النمو الثابت، الذي طوره "مايرون جوردون" عام 1963، أحد النماذج الأساسية في التمويل وتقييم الأوراق المالية، ويُستخدم بشكل واسع في قياس القيمة العادلة للأسهم العادية. يُعرف هذا النموذج أيضاً بـ "نموذج جوردون للنمو الثابت" (Gordon Growth Model)، ويُصنف كحالة خاصة من نموذج خصم توزيعات الأرباح (DDM)، ويفترض أن توزيعات الأرباح تنمو بمعدل ثابت إلى ما لا نهاية (الشوري، 2017: 480).

وإن القيمة العادلة للسهم وفق هذا النموذج هي كالآتي : معادلة (2) ..... $p0 = \frac{D1}{\mathrm{K} - g}$

جـ- نموذج النمو المتعدد (The Multiple-Growth Model):

يفترض النموذج ثبات معدل النمو في مقسوم الأرباح بنمط محدد بعد انقضاء فترة زمنية معينة. ومبرر هذا الافتراض هو أن العديد من الشركات في بداية دورة حياتها تنمو بأنماط مختلفة قياساً بالشركات العاملة في الاقتصاد ككل. يتضح من مضمون النموذج أنه يتم التمييز بين فترتين: الأولى عدم استقرار نمو مقسوم الأرباح النقدي، والثانية ثبات نمو مقسوم الأرباح (العامري، 2010: 486).

الشكل رقم (1) الأفق الزمني لنموذج النمو المتعدد لمقسوم الأرباح النقدي

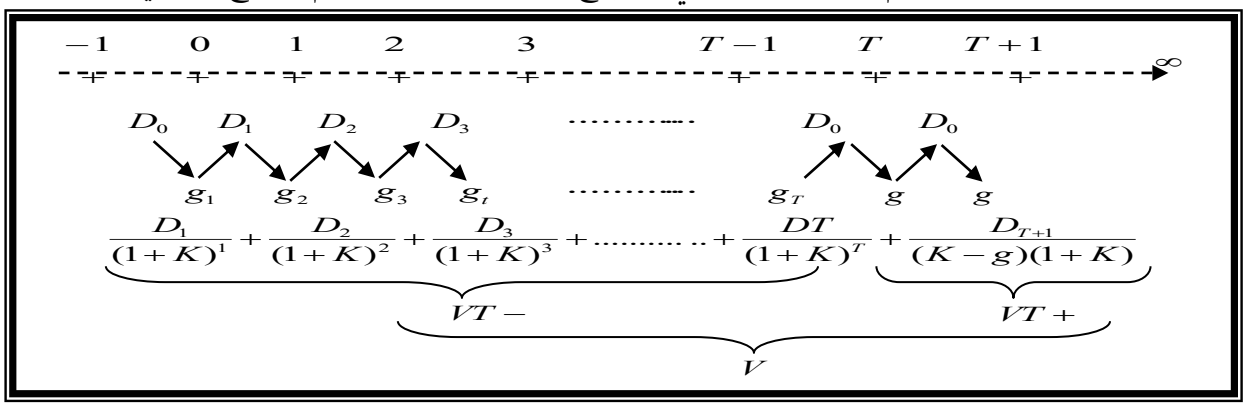

العامري، محمد علي إبراهيم،" الإدارة المالية المتقدمة " دار ثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010،ص488

د- نموذج تقييم الأرباح (Earnings Valuation Model):

يُعد نموذج تقييم الأرباح أحد الأساليب المستخدمة لقياس القيمة العادلة للسهم، ويعتمد هذا النموذج على الأرباح المحاسبية المتوقعة بدلاً من توزيعات الأرباح؛ باعتبار أن الأرباح تعكس الأداء الفعلي للشركة وتشمل الربحية

المستقبلية المحتملة. ومن خلال المعادلة التالية، نعرض فكرة "موديكلياني وميلير" للتعبير عن نموذج تقييم السهم العادي بالاستناد إلى الأرباح::(Courteau et al., 2001:14)

معادلة (3) ..... $P_0 = \sum_{t=1}^{\varpi} \frac{E_t - It}{(1+k)^t}$.

حيث إن : E_t : ربحية السهم المتوقعة في نهاية الفترة t من الاستثمارات الجديدة.

I_t : الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة) في الفترة t لاستثمارات الوحدة المستقبلية.

ثانياً: تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفترض الإفصاح عنها في المصارف التجارية:

أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ عام 1989 أن القوائم المالية يجب أن تُبنى على خصائص نوعية تجعل المعلومات مفيدة لمتخذي القرار، وتشمل: القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، مع الحاجة لتحديث الإطار لمواكبة المستجدات (Deegan & Unerman, 2016: 175).

تعني القابلية للفهم تقديم المعلومات بطريقة يسهل تفسيرها، بينما تضمن الملاءمة أن تؤثر المعلومات في القرارات المالية، ويُعد مبدأ المادية جزءاً من هذه الخاصية. أما الموثوقية (التمثيل الصادق)، فتتطلب أن تعكس المعلومات الواقع المالي بدقة، وتشمل: التمثيل الصادق، والحيادية، والحذر، والاكتمال (Horngren, 2016: 193).

كما تعزز القابلية للمقارنة القدرة على مقارنة البيانات بين فترات أو مؤسسات مختلفة، ويُعتبر الاتساق جزءاً منها لضمان ثبات السياسات المحاسبية مع الإفصاح عن أي تغييرات وأثرها (Schroeder, 2013: 98). ويظهر تأثير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالشكل الآتي:

1- القابلية للفهم:

إن محاسبة القيمة العادلة تعزز شفافية المعلومات المالية من خلال تقديم تقييمات تعكس القيم السوقية الحالية، إلا أن استخدامها للمدخلات من المستوى الثالث (Level 3) يجعل الفهم أكثر تعقيداً نتيجة الاعتماد على تقديرات غير قابلة للملاحظة، مما يضعف وضوح المعلومات وقابليتها للمقارنة (Ahn, 2021: 1260). وبما أن المصارف التجارية تعتمد على أدوات مالية معقدة، فإن غياب البيانات السوقية النشطة يدفعها إلى استخدام هذه المدخلات وفقاً لمعيار IFRS 13، وهي الأقل موثوقية في التسلسل الهرمي. وقد أوضحت الأدبيات أن ذلك يزيد من مخاطر التحيز ويقلل من ثقة المستثمرين، حيث يُنظر إلى الأصول أو الالتزامات المقيمة بهذه الطريقة على أنها أقل موثوقية، مما يؤدي إلى اتساع فروق العوائد المطلوبة (Song et al., 2010: 1377). كما أن غياب الإفصاح الكافي حول منهجيات التقييم يعمق صعوبة الفهم لدى المستخدمين غير المتخصصين، ويحد من قدرتهم على التحقق من منطق القياس (DeFond, 2010: 106). أما خاصية القابلية للمقارنة فتتأثر أيضاً؛ لأن المصارف قد تستخدم نماذج تقييم مختلفة وبافتراضات إدارية متباينة، حتى للأدوات المالية المتشابهة، مما يُعيق المستخدمين من إجراء مقارنة دقيقة بين أداء المصارف المختلفة أو بين نفس المصرف عبر فترات متعددة (Paisey & Paisey, 2010: 96).

2- الملاءمة:

تُعزز محاسبة القيمة العادلة من ملاءمة المعلومات المالية من خلال تقديم تقييمات تعكس القيم السوقية الحالية، مما يساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة؛ ففي الأسواق المتقلبة، توفر هذه المحاسبة معلومات

حديثة حول قيمة الأصول والالتزامات، مما يُمكن المستثمرين من تقييم المخاطر والفرص بشكل أفضل. القياس بالقيمة العادلة يعزز الملاءمة من خلال توفير تقديرات واقعية لما يمكن أن تُباع به الأصول أو تُسدد به الالتزامات في السوق.

3- الموثوقية:

تطبيق محاسبة القيمة العادلة قد يؤثر سلباً على قابلية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات المختلفة، خاصةً عندما تختلف الأساليب والتقديرات المستخدمة في تحديد القيم العادلة. هذا يمكن أن يُعقد من عملية مقارنة الأداء المالي بين المصارف. تُظهر النتائج أن تعقيد التقديرات في القيمة العادلة له تأثير سلبي على قابلية المقارنة، مما يشير إلى أن المستخدمين قد يواجهون صعوبة في تقييم القيم العادلة بدقة وكفاءة (Ahn, 2021: 1260). تشير نتائج البحث إلى أن مصطلح "الموثوقية" استُخدم سابقاً لوصف جودة المعلومات المالية، لكنه أصبح مصطلحاً قديماً في الأدبيات المحاسبية، وحلّ محله تدريجياً مصطلح "التمثيل الصادق" الذي يركز على دقة وصحة عرض المعلومات المالية، مما يعكس تطور المفاهيم والممارسات المحاسبية الحديثة.

المبحث الرابع: الجانب العملي

أولاً: اختبار ثبات الاستبانة (Reliability)

يُقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الأداة نفس النتائج فيما لو طُبقت عدة مرات على المجتمع نفسه وعينة البحث، أي ألا يكون هناك اختلاف كبير في النتائج خلال مدة زمنية محددة، وتحت الظروف والشروط نفسها، وذلك على النحو الآتي:

معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):

تم استخدام ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة؛ حيث تم تحليل مدى توفر الثبات الداخلي (المصداقية) في استبانة الدراسة الذي يبين قوة الترابط أو التماسك بين فقرات الاستبانة. وتُعد قيم معامل (ألفا كرونباخ) مقبولة إحصائياً عندما تكون هذه القيم مساوية أو أكبر من (0.60) على وجه التحديد في البحوث الإدارية والمحاسبية، ووفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات الفا كرونباخ	معامل الصدق
جميع المحاور	18	0.60	0.77

تشير النتائج إلى أن جميع المحاور التي شملت 18 عبارة أظهرت معامل ثبات (ألفا كرونباخ) بلغ 0.60، وهو يُعد الحد الأدنى المقبول للدلالة على اتساق داخلي مقبول للأداة، مما يعني أن العبارات تقيس المفهوم نفسه بدرجة معقولة من الموثوقية. كما بلغ معامل الصدق 0.77، وهو مؤشر جيد على أن الأداة تقيس ما صُممت لقياسه بدرجة مناسبة من الدقة، مما يعزز من مصداقية النتائج المستخلصة من البيانات.

ثانياً: الإحصاء الوصفي

أ - تحليل المعلومات الشخصية الخاصة بعينة البحث:

تتناول هذه الفقرة البيانات المتعلقة بالمستجيبين عن أسئلة الاستبانة؛ بهدف التأكد من إمكانية الاعتماد على إجاباتهم، وتعزيز الثقة بالنتائج التي تم التوصل إليها. ويتكون ذلك من ست فقرات، ويمكن توضيح خصائص وسمات عينة البحث والبيانات الخاصة بالمجيب من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الديمغرافية

المتغيرات		عدد	%
الجنس	1.00	39	65.0
	2.00	21	35.0
العمر	1.00	18	30.0
	2.00	42	70.0
المؤهل العلمي	2.00	3	5.0
	3.00	15	25.0
	4.00	42	70.0
التخصص	1.00	26	43.3
	2.00	17	28.3
	3.00	10	16.7
	4.00	7	11.7
العنوان الوظيفي (الاداري)	1.00	9	15.0
	2.00	16	26.7
	3.00	14	23.3
	4.00	21	35.0
سنوات الخبرة في العمل الحالي	1.00	16	26.7
	2.00	22	36.7
	3.00	8	13.3
	4.00	9	15.0
	5.00	5	8.3
مجموع		60	100.0

تشير البيانات الديموغرافية من المسح إلى أن غالبية المشاركين كانوا من الذكور (65%)، وأن أعمارهم تتراوح في الغالب بين 30 و39 عاماً (70%). وكان معظمهم حاصلين على درجة البكالوريوس (70%)، يليهم حاملو الدبلوم العالي (25%). ومن حيث التخصص، جاء المشاركون بشكل رئيسي من تخصص المحاسبة (43.3%)، وآخرون من الإدارة (28.3%)، وأقلهم من تكنولوجيا المعلومات (11.7%). وتنوعت العناوين الوظيفية؛ حيث كانت أكبر مجموعة هي مساعدي مديري الحسابات (35%)، وأقلهم مساعدو المحاسبين (15%). وفيما يتعلق بخبرة العمل، كان لدى الأغلبية 5-10 سنوات (36.7%)، بينما تراوحت خبرة الآخرين من أقل من 5 سنوات (26.7%) إلى أكثر من 20 عاماً (8.3%)، مما يشير إلى مجموعة ذات خبرة نسبية بشكل عام.

ب - عرض وتحليل ومناقشة المعلومات الخاصة بمحاور الاستبانة:

بعد أن تم حساب التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والأهمية النسبية والترتيب واتجاه الفقرات لاستجابات عينة البحث لمحاور الاستبانة، وذلك على النحو الآتي:

الجدول (3): الأوساط الحسابية والنحرافات المعيارية و معامل الاختلاف لمحاور الاستبانة

المحور	لاتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
المحور الاول	7.00	8.00	36.00	230.00	79.00	4.02	0.42	10.46	80.33
	1.9	2.2	10.1	63.9	21.9				
المحور الثاني	1.00	7.00	39.00	229.00	84.00	4.08	0.30	7.36	81.56
	0.4	1.9	10.8	63.6	23.3				
المحور الثالث	7.00	7.00	33.00	236.00	77.00	4.03	0.36	8.94	80.50
	1.9	1.9	9.2	65.6	21.4				

يتضح من الجدول (3)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لكل الفقرات المتعلقة بمحاور الاستبانة؛ أن الوسط الحسابي على المستوى العام لـ المحور الأول قد بلغ (4.02)، والانحراف المعياري (0.42)، ومعامل الاختلاف (10.46%)، والأهمية النسبية بلغت (80.33%)، والاتجاه العام لهذا المحور ككل نحو (أفق). وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المحور أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)؛ وهذا يدل على موافقة أفراد مجتمع البحث على أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة له أهمية كبيرة، بنسبة (85.8%) عند مستوى (أفق وأتفق بشدة) وفقاً لوجهة نظرهم، كما أن نسبة (10.1%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (4.1%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة).

وأن الوسط الحسابي على المستوى العام لـ المحور الثاني قد بلغ (4.08)، والانحراف المعياري (0.30)، ومعامل الاختلاف (7.36%)، والأهمية النسبية بلغت (81.56%)، والاتجاه العام لهذا المحور ككل نحو (أفق). وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المحور أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)؛ وهذا يدل على موافقة أفراد مجتمع البحث على أن جودة الإفصاح المالي لها أهمية كبيرة، بنسبة (86.9%) عند مستوى (أفق وأتفق بشدة) وفقاً لوجهة نظرهم، كما أن نسبة (10.8%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (2.3%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة).

وأخيراً؛ أن الوسط الحسابي على المستوى العام لـ المحور الثالث قد بلغ (4.03)، والانحراف المعياري (0.36)، ومعامل الاختلاف (8.94%)، والأهمية النسبية بلغت (80.50%)، والاتجاه العام لهذا المحور ككل نحو (أفق). وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المحور أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)؛ وهذا يدل على موافقة أفراد مجتمع البحث على أن وجود أثر الأزمة المالية على العلاقة بين القيمة العادلة والإفصاح له أهمية كبيرة، بنسبة (87.0%) عند مستوى (أفق وأتفق بشدة) وفقاً لوجهة نظرهم، كما أن نسبة (9.2%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين من ذلك، وأن نسبة (3.8%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة).

ثالثا: اختبار الفرضيات الدراسة:

1- اختبار الفرضية الاولى:

اختبار فرضية الاولى " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على وضوح الإفصاح المالي**". وكان نتائج كالاتي:

الجدول (4): نتائج اختبار تاثير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على وضوح الإفصاح المالي

المتغير	R^2	اختبارt		اختبارF		Beta معلمة
		المحتسبة	مستوى المعنوي	المحتسبة	مستوى المعنوي	
تطبيق محاسبة القيمة العادلة	%98	64.89	0.000	4210.4	0.000	0.993

تشير نتائج الجدول إلى وجود تأثير قوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على وضوح الإفصاح المالي في القوائم المالية؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 0.993 (Beta)، مما يدل على تأثير طردي قوي جداً لمتغير (تطبيق محاسبة القيمة العادلة) على المتغير (وضوح الإفصاح المالي).

كما أظهرت النتائج أن اختبار (F) بلغت قيمته 4210.4 عند مستوى معنوية 0.000، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يؤكد أن النموذج التنبؤي ككل ذو دلالة معنوية. إضافة إلى ذلك، فإن قيمة R^2 بلغت 98%، مما يعني أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يفسر حوالي 98% من التباين في وضوح الإفصاح المالي، وهي نسبة عالية.

وبالمثل، فإن نتيجة اختبار (t) بلغت 64.89 عند مستوى معنوية 0.000، مما يعزز من دلالة معامل الانحدار ويؤكد أن التأثير ليس فقط قوياً، بل أيضاً موثوقاً من الناحية الإحصائية.

ومن خلال هذه النتائج فقد تحقق إثبات الفرضية الاولى التي تنص على:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على وضوح الإفصاح المالي".

2- اختبار الفرضية الثانية:

اختبار فرضية الثانية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الافصاح المالي على شفافية المعلومات المالية ". وكان نتائج كالاتي:

الجدول (5): نتائج اختبار تاثير لجودة الافصاح المالي على شفافية المعلومات المالية

المتغير	R^2	اختبارt		اختبارF		Beta معلمة
		المحتسبة	مستوى المعنوي	المحتسبة	مستوى المعنوي	
جودة الافصاح المالي	%97	44.98	0.000	2023.2	0.000	0.986

أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير قوي وذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح المالي على شفافية المعلومات المالية؛ حيث بلغ معامل الانحدار (Beta) قيمة مرتفعة جداً بلغت (0.986)، مما يشير إلى تأثير طردي قوي بين المتغيرين، أي أن تحسين جودة الإفصاح المالي يؤدي إلى زيادة واضحة في مستوى الشفافية.

كما بيّن معامل التحديد (R2 = 0.97) أن نحو 97% من التباين في شفافية المعلومات يمكن تفسيره من خلال جودة الإفصاح، مما يعكس قوة النموذج. كذلك، أظهرت نتائج اختبار (t) قيمة عالية بلغت (44.98) عند مستوى معنوية (0.000)، مما يؤكد دلالة المعامل، إلى جانب قيمة اختبار (F) المرتفعة (2023.2) عند نفس مستوى الدلالة، والتي تدل على معنوية النموذج ككل. وبناءً على هذه النتائج، يتم إثبات الفرضية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي وقوي لجودة الإفصاح المالي على شفافية المعلومات المالية.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

اختبار فرضية الثالثة " **تختلف جودة الإفصاح المالي بين فترات الأزمات المالية والفترات الاقتصادية العادية عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة**". وكان نتائج كالاتي:

الجدول (6): نتائج اختبار t

المتغير	اختبارt	
	المحتسبة	مستوى المعنوي
جودة الإفصاح المالي بين فترات الأزمات المالية والفترات الاقتصادية العادية	0.268	0.789

تشير نتائج اختبار (t) إلى عدم وجود فرق معنوي إحصائي بين جودة الإفصاح المالي خلال فترات الأزمات المالية والفترات الاقتصادية العادية عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة؛ حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.789) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وبناءً عليه، فإن متوسط تقييم المشاركين لجودة الإفصاح المالي لم يختلف بشكل دال بين الفترتين، مما يدل على أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لم يؤثر بشكل ملحوظ على مستوى الإفصاح المالي في السياق المدروس. وبالتالي ترفض الفرضية الثالثة، والتي تنص على: "تختلف جودة الإفصاح المالي بين فترات الأزمات المالية والفترات الاقتصادية العادية عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة".

المبحث الخامس: الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

استناداً إلى ما توصل إليه البحث من الجانب العملي، يمكن إبراز أهم الاستنتاجات كما يلي:

1. يوجد تأثير قوي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على وضوح الإفصاح المالي، كما أظهرت نتائج معامل الانحدار (\beta = 0.993)، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية القوية بينهما.
2. العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وجودة الإفصاح المالي، وكذلك العلاقة بين جودة الإفصاح وشفافية المعلومات المالية قوية جداً؛ حيث بلغت معاملات الانحدار (Beta) ما يزيد عن 0.98، مما يشير إلى وجود تأثير طردي مباشر بين المتغيرات في إطار عينة البحث، وهو ما يعكس حساسية نظم الإفصاح المالي لممارسات القياس المحاسبي.
3. جودة الإفصاح المالي تؤثر تأثيراً معنوياً قوياً في شفافية المعلومات المالية، بنسبة تفسير بلغت 97% (R2)، مما يدل على أهمية تحسين جودة الإفصاح في دعم الشفافية.

4. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الإفصاح المالي بين فترات الأزمات المالية والفترات الاقتصادية العادية عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة، مما يشير إلى أن جودة الإفصاح المالي حافظت على مستوى من الاستقرار النسبي في ظل تغير الظروف الاقتصادية، ضمن حدود عينة البحث وسياق الدراسة.
5. النتائج الإحصائية تدل على أنه يوجد توافق عالٍ من قبل عينة البحث على أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وجودة الإفصاح، وتأثير الأزمات المالية، كما بيّنت نسب الاتفاق العالية في محاور الاستبانة (أكثر من 80%).

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف لما لها من أثر إيجابي مباشر في وضوح الإفصاح المالي وتحسين جودة التقارير.
2. التركيز على تطوير معايير الإفصاح المالي في ظل التغيرات الاقتصادية لضمان تحقيق الشفافية وتوفير معلومات موثوقة لمتخذي القرار.
3. تحديث سياسات التدقيق والمراجعة خلال الأزمات لتقييم مدى فعالية الإفصاح المالي، حتى وإن لم تظهر فروق إحصائية في النتائج.
4. تشجيع المصارف على إجراء تقييم دوري لجودة الإفصاح وتحديد أوجه القصور لتحسين التواصل المالي مع المستخدمين الخارجيين.
5. استخدام أدوات بحثية متنوعة في الدراسات المستقبلية مثل المقابلات وتحليل الوثائق؛ لدعم نتائج الاستبيانات وإغناء الجانب التطبيقي للبحث.

ينبغي على الجهات التنظيمية تعزيز تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتحسين الإفصاح المالي، مع تطوير الكوادر والبنية التحتية ودعم التدريب المهني لضمان التطبيق الفعّال في المصارف التجارية بالسليمانية.

المصادر :

إبراهيم، رفاء نوري و شـــهيد، رزان. (2023) "أثر محاســـبة القيمة العادلة على فائدة المعلومات المحاســـبية في اتخاذ القرار." المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 22.

جمعة،أحمد حلمي و خنفر،مؤيد راضي.(2012) " المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال.

الجميلي، وعد حسين شلاش.(2006) " مقترح تصميم نظام محاسبي مالي للمصارف التجارية "، رسالة ماجستير، جامعة الموصل.

السامرائي، عدنان هاشم، والعلكاوي، طلال جيجان.(2012)" دور نظام المحاسبة في التعافي من أثر الأزمة المالية" دراسات المحاسبة والمالية، المجلد 7، العدد 20، الربع الثالث.

حماد، طارق عبد العال.(2002)" مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية" بالتطبيق على قطاع المصارف، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

حميدات، جمعة.(2004) " مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير ا لمحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية" رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

حنان،رضوان.(2003) "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير "، عمان : دار وائل.

الجعارات، خالد.(2008) " معايير التقارير المالية الدولية"، دار للنشر والتوزيع وايلميا –الرياض.

خضر، فاضل عباس(2010) " معايير منتخبة لتقويم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في ظل أستخدام المعرفة التقنية في المصارف" رسالة ماجستير، جامعة الموصل.

دادة موسى، عصام. (2014)" اختبار العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للأسهم: دراسة عينة من الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء خلال الفترة 2012-"2013 ") رسالة ماجستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة.

السعافين، هيثم.(2005) "الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ورقم (40) وأثرها على القرارات الاستثمارية لشركات التأمين"، مجلة المدقق.

الشوري، أحمد سامح أمين(2017)" أهم نماذج التقويم الأساسي المستخدمة في تقويم الأسهم العادية في سوق الأوراق المالية المصري" *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، المجلد 8، ملحق العدد الثالث.

العامري، محمد علي إبراهيم.(2010)" الإدارة المالية المتقدمة " دار ثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

العبدلي، أخلاص هزاع.(2003)" أستخدام الوسائل الألية في نظام المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل.

السجيني، صبري عبدالحميد، الغندور،مصطفى عطية و سالم ،مي عبدالمجيد احمد.(2023)" أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية"،جامعة المنصورة،مصر.

المبيضين، طارق حماد و عبدالمنعم، اسامة. (2010)" دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين .(*مجلة ASJP الجزائرية*)ابحاث اقتصادية و ادارية العدد الثامن .

عبد الرحيم،هرنين و علاء الدين، كروش. (2021)،" دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية"، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، رسالة ماجستير.

القرا، محمد صالح.(2012) مقومات النظام المحاسبي في قسم الخزين والحسابات الجارية في المصارف التجارية، دانمارك.

محمد، هشام زكريا.، رحيم، زهراء خالد، محمود، إسراء رضا، &محمد، ريحان. عصام.(2025)" دور الإفصاح المحاسبي عن الخدمات الرقمية في دعم قرار الاستثمار بالشركات التأمين (دراسة تطبيقية على القطاع التأميني العراقي)" .*مجلة الإبداع المحاسبي*، (3)2، –176 197.

مجلس معايير المحاسبة الدولية.(2001) "معايير المحاسبة الدولية" ،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: عمان، الأردن.2001

مشعل، محمد عبد مصطفى.(2019) " *دور مضاعف الربحية في تقييم أداء المحفظة الاستثمارية: دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2016 - 2018* ") رسالة دبلوم عالي، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.

مطر، محمد ؛ السويطي، موسى.(2009)" اثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية"_ بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الدولي - السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي المحاسبين القانونيين الأردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

زغودي، محمد و سعيداني، محمد. (2023)" دور الإفصاح المحاسبي في دعم جودة المعلومات المالية في ظل تفشي ظاهرة الفساد المالي" .*مجلة إقتصاد المال والأعمال*.884–865 ,(1)8

Ahn, H. (2021). Fair value complexity and financial statement comparability. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 29*(5), 1247–1266. https://doi.org/10.1080/16081625.2021.1884445 *(if DOI available)*

Alexander, D., Bonaci, C. G., & Mustata, R. V. (2012). Fair value measurement in financial reporting. *Procedia Economics and Finance, 3*, 84–90. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(12)00125-4 *(if DOI available)*

Alshiban, R. F., & Al-Adeem, K. R. (2022). Empirically investigating the disclosure of nonfinancial information: A content study on corporations listed in the Saudi capital market. *Journal of Risk and Financial Management, 15*(6), 251. https://doi.org/10.3390/jrfm15060251

Bowler, B., Carnes, T. A., & Park, J. C. (2024). Mandatory disclosure of auditor contracting and financial reporting quality: Initial evidence. *International Journal of Auditing, 28*(1), e12336. https://doi.org/10.1111/ijau.12336

Celestin, M. & Mishra, A. K. (2025). *The Digital Transformation of Financial Disclosure: How Emerging Technologies Are Revolutionizing Corporate Transparency and Investor Trust*. *Journal of Advanced Research in Operational and Marketing Management, 8*(1), 11-25.

Choudhry, M. (2022). *The principles of banking*. John Wiley & Sons.

Courteau, L., Kao, J. L., & Richardson, G. (2001). *Discounted cash flow and residual earnings valuation: A comparison in the context of valuation disputes*. [Working paper].

Dalwadi, P. (2023). Fair value accounting: Benefits, challenges and implications for financial reporting. *Vidya–A Journal of Gujarat University, 2*(2), 121–124.

Deegan, C., & Unerman, J. (2006). *Financial accounting theory* (1st ed.). McGraw-Hill Education.

DeFond, M. L. (2010). How should the auditors be audited? Comparing the PCAOB inspections with the AICPA peer reviews. *Journal of Accounting and Economics, 49*(1–2), 104–108. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2009.05.002

Financial Accounting Standards Board (FASB). (2021). *Conceptual Framework for Financial Reporting.* Norwalk, CT: FASB. https://fasb.org

Ghanem, H. (2024). *The impact of implementing IFRS 13 (fair value) on financial performance in the banking sector: Empirical evidence from banks in Palestine Exchange* (Master's thesis). Hebron University.

Greenberg, M. D., Helland, E., Clancy, N., & Dertouzos, J. N. (2013). *Fair value accounting, historical cost accounting, and systemic risk: Policy issues and options for strengthening valuation and reducing risk* (RR-370-CCEG). RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR370.html

Henderson, D., & Mamo, K. (2025). A survey of research on fair value accounting for financial institutions. *Accounting Perspectives*, 24(2). https://doi.org/10.1111/1911-3838.12391

Horngren, C. T., Harrison, W. T., & Bamber, L. S. (2006). *Accounting* (6th ed.). Prentice Hall.

International Accounting Standards Board. (2024). *IFRS 13: Fair value measurement*. IFRS Foundation. https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-13-fair-value-measurement/

Issirinarain, K., Adelowotan, M., & Rouse, P. (2023). Regulation and valuation of non-International Financial Reporting Standards disclosures. *Journal of Economic and Financial Sciences, 16*(1), a885. https://doi.org/10.4102/jef.v16i1.885

Nakai, M., & Yoshida, A. (2025). Determinants of voluntary disclosure: An empirical analysis of financial, market, and organizational factors. *PLOS ONE, 20*(8), e0311719. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0311719

Okechukwu, E. U., & Nebo, G. (2016). Role of commercial banks in sustainable economic development in Nigeria. *NG-Journal of Social Development, 5*(4), 211–228.

Paisey, C., & Paisey, N. J. (2010). Developing skills via work placements in accounting: Student and employer views. *Accounting Forum, 34*(2), 89–108. *(No longer published by Elsevier.)*

Schroeder, R. G., Clark, M. W., & Cathy, J. M. (2003). *Financial accounting theory and analysis: Text, readings and cases* (7th ed.). John Wiley & Sons.

Song, C. J., Thomas, W. B., & Yi, H. (2010). Value relevance of FAS No. 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. *The Accounting Review, 85*(4), 1375–1410. https://doi.org/10.2308/accr.2010.85.4.1375

Zyla, M. L. (2019). *Fair value measurement: Practical guidance and implementation* (3rd ed.). John Wiley & Sons

https://drive.google.com/file/d/1a7BZOdU1iZ1JWfVHPu3j-Jx6Wzxz5kXD/view?usp=sharing